2008 1128-0002a-2

الانوار

الجمعة ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨ العدد ـ ١٦٩٩٨

محليات لبنان

اهالي المفقودين طرحوا آلية عمل تتيح الاطلاع على ارشيف الاجهزة الامنية

طالبت لجان اهالي المخطوفين والمعتقلين والمفقودين في السجون السورية بانشاء آلية عمل جديدة يمكن من خلالها الاطلاع من دون تحفظ على ارشيف الاجهزة الامنية اللبنانية، بما فيها ارشيف لجان التنسيق المشتركة وعلى ارشيف المحاكم الميدانية والعسكرية السورية خصوصاً المحكمة العسكرية الثالثة والمحكمة الاستثنائية المشتركة.

عقدت لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين-سوليد، لجنة اهالي المعتقلين في السجون السورية والمركز اللبناني لحقوق الانسان مؤتمراً صحافياً عرضت في خلاله لتصور حل يمكن بعد قبوله من الجانبين اللبناني والسوري ان يشكل آلية حل لهذه القضية التي لا يزال التعامل الرسمي اللبناني معها بعيداً كل البعد عن الحد الادنى من الجدية المطلوبة.

واوضحت اللجان موقفها مما يقال ويجري حول قضية اللبنانيين المخفيين قسراً في سوريا ولبنان، وجاء فيه: للاسف اصبح في لبنان للالوان وللكلمات احزابها، هذا ما دفعنا منذ مدة الى استخدام التوصيف المتعارف عليه دوليا الا وهو الاخفاء القسري لإقفال الجدل المفتعل حول كلمات مثل اسرى ومعتقلين ومفقودين ومخطوفين. عندما يكون مصير الضحية ومكان وجودها مجهولا عندها نكون امام جريمة اخفاء قسري هذا هو التعريف القانوني الذي تبناه المجتمع الدولي وهذه هي الحال بالنسبة الى كل المخفيين قسرا سواء كانوا في لبنان ام في سوريا او اي مكان آخر.

- ان جمعياتنا تعمل على هذا الملف منذ عشرات السنين وناضلت وكافحت طوال هذه الفترة لإبقاء هذا الملف على جدول الاهتمام الدولي والمحلي كما حرصت ولا تزال لإبقائه خارج التجاذبات والاستغلال السياسيين وجعله اولوية وطنية. انه عهد قطعناه على انفسنا ولن ننكث به.

- ان التعامل الرسمي اللبناني مع هذه القضية لا يزال بعيدا كل البعد عن الحد الادنى من الجدية المطلوبة، صحيح ان الحكومة في الفقرتين ٢٣ و٣٥ من بيانها الوزاري التزمت حل قضية المخفيين قسرا في لبنان وسوريا الا انها لم تنشئ الآلية المطلوبة لذلك اما في ما يخص الجانب السوري فإن القرار بالتعامل الجدي مع قضية اللبنانيين المخفيين قسرا في سوريا (وليس المحكومين والموقوفين) لم يتخذ بعد بدليل فشل اللجنة اللبنانية السورية المشتركة في اعطاء اجوبة واضحة ودقيقة حول ملفات موثقة قدمت لها ومن ثم تنصل وزيري الداخلية والعدل السوريين من صلاحيتهما في معالجة هذه المشكلة.

وتابع: انطلاقا مما ذكرنا، فإننا نود ان نعلن وبشكل صريح تصورنا للحل الممكن لهذه القضية الانسانية، ونتمنى من جميع السياسيين والمسؤولين الذين يريدون المساعدة ان يدعموا هذا التصور. انه تصور حل ولا يمكن ان يكون آلية للحل الا بعد قبوله من الجانبين الرسميين اللبناني والسوري، انه حل يتخطى اشكالية اللجنة المشتركة الحالية الى البعد الاساسي الا وهو:

الاقرار بوجود قضية

- الاقرار الرسمي السوري على اعلى المستويات بوجود قضية مخفيين قسرا وبأن القوات السورية مارست ايضا الاعتقال على الاراضي اللبنانية. الاعتراف هو المدخل السليم والحقيقي للحل وحتى الساعة لا يوجد اعتراف رسمي ... عدم الاعتراف يضع ظلالا قاتمة من الشك حول مصداقية السلطات السورية في بدء صفحة جديدة وسليمة مع الشعب اللبناني ومن دون هذا الاعتراف لا يمكننا ان نجد حلا لمشكلة تعتبر غير موجودة من قبل الجانب السوري.

- انشاء آلية عمل جديدة جدية وشفافة، وبغض النظر عن الشكل الذي يجب ان تأخذه الآلية الا انها يجب ان تناط بها الصلاحيات اللازمة ومنها:

2008 1128-0026-2

- الاطلاع من دون اي تحفظ على ارشيف الاجهزة الامنية اللبنانية، بما فيها ارشيف لجان التنسيق المشتركة ومنها لجنة التنسيق بين الجيشين اللبناني والسوري التي عملت بين الاعوام ١٩٩٢ و٢٠٠٥.
- الاطلاع على ارشيف المحاكم الميدانية والعسكرية السورية وخصوصا المحكمة العسكرية الثالثة والمحكمة الاستثنائية المشتركة التي كانت قائمة على الحدود اللبنانية السورية في جديدة يبوس.
- الطب من النيابات العامة في لبنان وفي سوريا فتح تحقيق جدي عن كل قضية فرديا.

لا بد ان نذكر ان هذه القضية جزء لا يتجزأ من قضية المخفيين قسرا في لبنان والتي لا يمكن ان تحل من دون تشكيل لجنة وطنية شاملة وكاملة الصلاحيات.

وختم البيان: اخيرا ان هذا الملف الانساني لا يمكن اقفاله بهدية او جوائز ترضية من هنا او وعد من هناك، انه يشكل عقبة اساسية امام عودة علاقات طبيعية بين الشعبين اللبناني والسوري. فقط التعامل الجدي من خلال الآلية التي اشرنا اليها سابقا يشكل المدخل المقبول لطي هذه الصفحة الاليمة من العلاقات اللبنانية - السورية، كما يشكل المدخل السليم لإرساء المصالحة الوطنية الحقيقية في لبنان عبر جلاء الحقيقة عن مصير جميع المخفيين قسرا خلال سنوات الحروب فيه.